



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة العدد الخامس – اصدار سبتمبر 2014

www.mof.gov.ae

على طريق تعميق
التكامل





صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

” إن قيام مجلس التعاون الخليجي كان بحد ذاته كسبا كبيرا لدول المنطقة ، والوطن العربي بشكل خاص ، وللعالم كله بشكل عام ، لأنه جاء محققا آمال وتطلعات شعوبنا ، وتعبيراً عن رغبتنا في البعد عن التوتر والصراع الدولي “ .

” أستطيع القول أن مجلس التعاون الخليجي قد قطع شوطا بعيدا لتحديد الوسائل وبلورة الأهداف واستثمار كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق الكثير من الأمور الايجابية المتعلقة بالأمن ورفاه الشعوب“.

” إن أي جهد مشترك في مجلس التعاون يمكن أن يثمر بأسرع وأكبر مما تثمر البذور في أي تربة أخرى “ .



المغفور له بإذن الله الشيخ: زايد بن سلطان آل نهيان

” إننا في الخليج العربي أسرة واحدة متعاضدة متكاتفه، تسير بخطى ثابتة واضحة على طريق الوحدة كجزء من وحدة عربية شاملة، وما مجلس التعاون إلا دليل قاطع على تصميم قادة وأبناء الخليج العربي على تحقيق الأهداف والتعاضد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية “.

” إن الدوافع التي وراء قيام المجلس لا تستهدف إلا المصلحة والمصير الواحد والسعادة للجميع، ولذلك أجمع القادة على رأي واحد هو التعاون والترابط والتآزر، سواء في الاقتصاد أو الأمن أو أي مجال يحتاجه الشقيق من شقيقه بجد وإخلاص “.



سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي وزير المالية

”تجربة مجلس التعاون الخليجي من أهم تجارب التكامل بين التكتلات الاقتصادية، والتي عكست رغبة أبناء هذه المنطقة في إيجاد جسور من التعاون والعمل المشترك، ليس في المجالات التجارية والاقتصادية فقط، بل تتعداها إلى المجالات الاجتماعية والثقافية، وتتخطى ذلك إلى مختلف فرص ومجالات التعاون الخليجي.“

”تحرص الإمارات العربية المتحدة دائماً على مواصلة بذل الجهود الكفيلة بتعزيز تكامل دول مجلس التعاون، في الجوانب المالية والاقتصادية.“

”وزارة المالية مستمرة في وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتطوير مسيرة التنمية الخليجية المشتركة، بالتناغم مع استراتيجية التنمية الشاملة المتطورة بعيدة المدى ٢٠٢٥-٢٠١٠.“



صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

”إننا في دول مجلس التعاون نعمل منذ قيام دولنا على أن تكون منطقة الخليج واحة أمن وسلام.“

”تعتبر التجربة الوجدوية لدول مجلس التعاون، تجربة ريادة ومازال لدينا الكثير لنحققه.“

”إن السوق الخليجية المشتركة مشروع طموح، من شأنه أن يعزز فرص الاستفادة من الموارد المادية والبشرية، عبر تطبيق المواطنة الخليجية.“

الرسالة:

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة
وإبداع من خلال السياسات المالية الفاعلة والعلاقات
المحلية والدولية المتميزة لحماية وسلامة النظام
المالي، وفقاً لأفضل الممارسات.

الرؤية:

وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية
تساهم في تحقيق بيئة تنافسية
مستدامة.



مقدمة

يسعدني أن أقدم لهذا الإصدار الجديد من التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة، وهو الخامس في سلسلة إصدارات وزارة المالية، التي تولي اهتماما خاصا بهذا المجال الحيوي، ضمن استراتيجيتها الرامية إلى تعميق التكامل الاقتصادي والمالي بين دول مجلس التعاون، على طريق تحقيق المواطنة الخليجية، وتعزيز العمل المشترك.

ويستعرض التقرير مؤشرات أداء السوق، والتي تشمل التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس، لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدولة، كما تشمل أعداد الحيازات العقارية الخليجية، إضافة إلى فروع البنوك الخليجية وتداول الأسهم. ويغطي التقرير كذلك، أعداد مواطني دول المجلس العاملين في القطاعات الحكومية والأهلية في الدولة، وأعداد المشمولين بمد الحماية التأمينية، إضافة إلى أعداد الطلبة في قطاعي التعليم العام والخاص في مختلف المراحل، ومن ثم يتطرق التقرير إلى أعداد المواطنين الخليجيين المستفيدين من الخدمات الصحية والاجتماعية.

ويستطيع الدارس لهذه المؤشرات، أن يلحظ التطور الكمي والنوعي، الذي تحقق على مدار السنوات القليلة الماضية من عمر السوق الخليجية المشتركة، والذي إن دل على شيء، فإنما يدل على أن دول المجلس تسير بخطى ثابتة، نحو تحقيق أهدافها التكاملية، في سبيل تعزيز الازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي لمواطنيها.

وختاما، فإننا نأمل أن يشكل هذا التقرير إضافة إلى المكتبة الاقتصادية، يستفيد منها الطلبة والباحثون والمستثمرون وصناع القرار. ولا يفوتنا هنا أن نتقدم بالشكر إلى فريق العمل الذي قام بإعداد التقرير، مثلاً في قسم شؤون مجلس التعاون، بإدارة العلاقات المالية الإقليمية والدولية بالوزارة. كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى كافة الجهات التي ساهمت في رفد التقرير بالبيانات اللازمة. آملي من القراء الكرام، أن لا يترددوا في إبداء الملاحظات والاقتراحات، لما لذلك من أهمية في تطوير الإصدارات القادمة.

والله الموفق،،،

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

المحتويات

المجالات

الصفحة

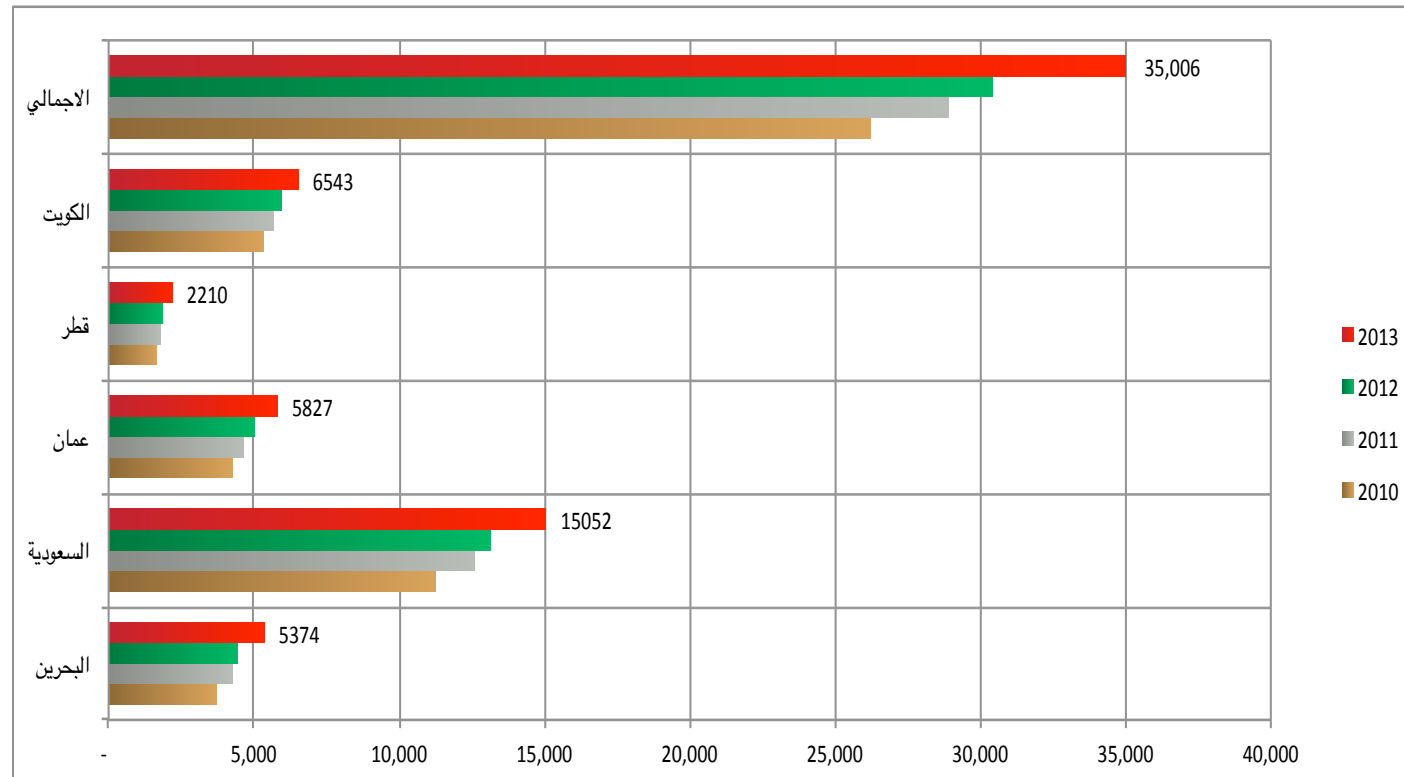
10	مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص)
12	البنوك الخليجية
13	تداول وشراء الأسهم
16	تملك العقار
19	العمل في القطاعات الحكومية و الأهلية
24	التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية)
26	الخدمات التعليمية (التعليم العام)
30	الخدمات التعليمية (التعليم العالي)
33	الخدمات الصحية
37	الخدمات الاجتماعية

مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص)

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الامارات العربية المتحدة (تراكمي)														
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5374	4,451	4,248	3,724	3,404	3,093	1,948	1,680	1,432	1,257	1,116	1,012	980	915	البحرين
15052	13,133	12,582	11,263	10,526	9,744	5,297	4,718	4,176	3,495	2,984	2,415	2,211	1,856	السعودية
5827	5,021	4,634	4,252	3,809	3,330	2,414	2,091	1,787	1,578	1,400	1,348	1,271	1,179	عمان
2210	1,862	1,775	1,656	1,509	1,373	818	709	612	575	490	474	461	438	قطر
6543	5,958	5,670	5,328	4,861	4,330	2,538	2,129	1,777	1,580	1,394	1,381	1,315	1,206	الكويت
35,006	30,425	28,909	26,223	24,109	21,870	13,015	11,327	9,784	8,485	7,384	6,630	6,238	5,594	المجموع

مصدر البيانات : دوائر التنمية الاقتصادية والبلديات

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الامارات العربية المتحدة (تراكمي)



مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص)

تتميز الإمارات العربية المتحدة ببيئة جاذبة للاستثمار، ومشجعة لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية، وقد شهد عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون، لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة زيادات مطردة، وخصوصاً بعد إنشاء السوق الخليجية المشتركة، وقد زاد عدد التراخيص من 5,594 في عام 2000 إلى 13,015 في عام 2007، ليقفز إلى 21,870 في العام 2008، وهو العام الذي شهد تأسيس السوق المشتركة، وصولاً إلى 35,006 ترخيصاً في عام 2013. وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لأعداد التراخيص في الفترة 2000-2013، 14%.

أما بالنسبة للتوزيع النسبي للتراخيص فقد استحوذت المملكة العربية السعودية على الحصة الكبرى منها، وذلك بمعدل 40.9% في الفترة 2000-2013، تلتها الكويت بمعدل 19.5% من التراخيص، ومن ثم سلطنة عُمان بواقع 17.2%، تلتها البحرين وقطر بمعدل 14.9% و 7.5% على الترتيب.

وقد شهدت الحصص النسبية من التراخيص لدول المجلس تفاوتاً في الفترة المذكورة، إذ تراوحت حصة السعودية بين 33.2% و 44.6%، في حين تحركت حصة عمان في المدى من 6.3% إلى 21.1%، أما قطر فراوحت حصتها بين 6.1% و 18.7%، تلتها الكويت بحصة بين 16.6% و 21.6%.

وبالإجمال فقد نما إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدولة بنسبة 525.77% ما بين عامي 2000 و 2013.

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة – العدد الخامس – اصدار سبتمبر 2014

البنوك الخليجية

ارتفع عدد البنوك الخليجيّة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة من 3 فروع في عام 2006 إلى 6 فروع في عام 2008، ومن ثم ارتفع العدد إلى 8 في عام 2012. أمّا عام 2013 فقد شهد افتتاح فرعين جديدين ليصل الإجمالي إلى 10 فروع. وتتصدر الكويت القائمة بأربعة فروع موزعة بالتساوي بين بنك الكويت الوطني والبنك الأهلي الكويتي، وتأتي عُمان وقطر في المرتبة الثانية بفرعين لكل من البنك الوطني العماني وبنك الدوحة، ومن ثم البحرين والسعودية بفرع لكل من بنك البحرين الوطني ومجموعة سامبا المالية.

عدد فروع البنوك الخليجية العاملة بالدولة (2006 - 2013)									
الدولة	اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	بنك البحرين الوطني	1	1	1	1	1	1	1	1
السعودية	مجموعة سامبا المالية	0	1	1	1	1	1	1	1
عمان	بنك عمان الوطني	1	1	1	1	1	1	1	2
قطر	بنك الدوحة	0	1	1	1	1	1	2	2
الكويت	بنك الكويت الوطني	0	0	1	1	1	1	1	2
	البنك الاهلي الكويتي	1	1	1	2	2	1	2	2
	المجموع	3	5	6	7	7	6	8	10

مصدر البيانات: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة – العدد الخامس – اصدار سبتمبر 2014

تداول الأسهم

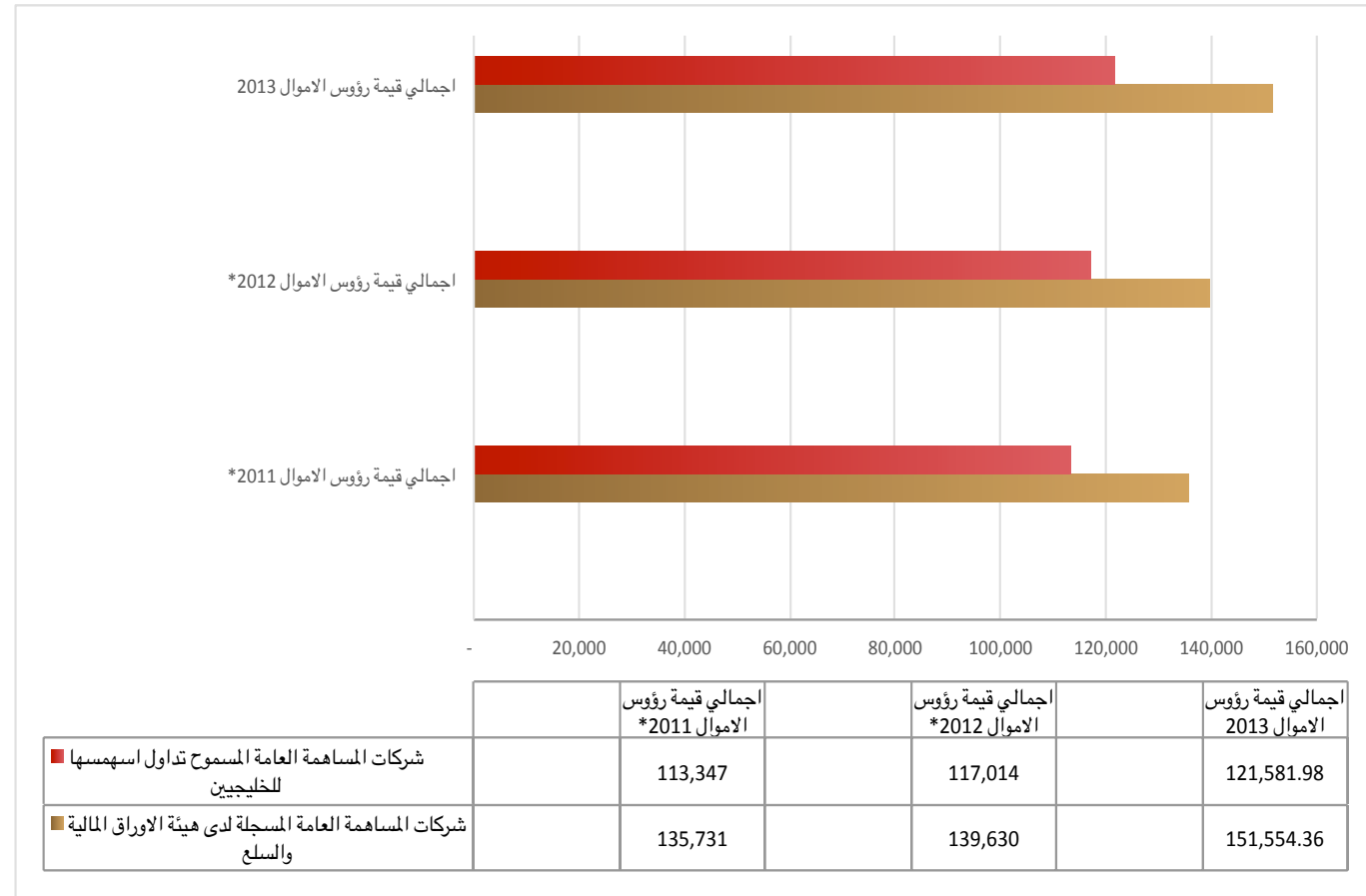
ازداد عدد شركات مساهمة المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون من 55 شركة في عام 2006 إلى 79 شركة عام 2013، وذلك بنسبة 75.2% من إجمالي عدد الشركات المساهمة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع.

عدد شركات المساهمة الخليجية المدرجة بأسواق المال الاماراتية خلال الأعوام 2006 – 2013								
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
125	141	151	153	153	106	107	105	عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع
55	73	83	85	85	79	80	79	عدد شركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها للخليجيين
عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها للخليجيين								
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
16,981	16,363	16,822	16,786	16,258	16,142	6,421	2,211	عدد المستثمرين البحرينيين
142,865	131,504	143,965	144,349	123,317	123,777	74,093	25,384	عدد المستثمرين السعوديين
33,476	111,38	56,164	55,810	24,280	23,905	17,433	12,302	عدد المستثمرين العمانيين
15,671	15,847	17,096	16,996	15,404	15,530	8,403	2,328	عدد المستثمرين القطريين
32,118	28,936	41,536	42,864	29,057	32,666	20,334	8,893	عدد المستثمرين الكويتيين
241,111	304,036	275,583	276,805	208,316	212,020	126,684	51,118	العدد الاجمالي للمستثمرين

مصدر البيانات: هيئة الأوراق المالية والسلع

تداول الأسهم

إجمالي قيمة رؤوس الأموال في الشركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول المجلس للأعوام 2013-2011



وقد استحوذ المستثمرون السعوديون على حصة الأغلبية بين مواطني دول المجلس، حيث تراوحت نسبتهم بين 43.3% و 59.3% في الفترة من 2006 إلى 2013، تلاهم المستثمرون العمانيون بنسبة تذبذبت بين 11.3% و 36.6% لنفس الفترة، ومن ثم الكويتيون بنسبة معدلها 14.5%، وأخيراً البحرينيون والقطريون بنسبة 6.2% لكل منهما.

تداول الأسهم

ومع أن أعداد المستثمرين في الإمارات من مواطني دول المجلس شهدت انخفاضاً في السنوات الأخيرة، إلا أن إجمالي قيمة رؤوس الأموال في الشركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها للخليجيين ازداد من 5.3 مليار درهم في 2011، إلى 7.4 مليار درهم في 2012، وصولاً إلى 33.9 مليار درهم في 2013.

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المحلية والمسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع والمدرجة بأسواق المال الاماراتية والمسموح بتداول أسهمها للخليجيين، والقيم الاجمالية للتداول خلال الأعوام 2013-2011 ،

عدد المستثمرين في عام 2011	اجمالي قيمة رؤوس الاموال 2011	عدد المستثمرين في عام 2012	اجمالي قيمة رؤوس الاموال 2012	عدد المستثمرين في عام 2013	اجمالي قيمة رؤوس الاموال 2013
106	135,731,000,000	107	139,630,248,898	105	151,554,358,069.00
79	113,347,198,957	80	117,013,578,151	79	121,581,977,927.00

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها للخليجيين

البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الاجمالي
16,142	123,777	23,905	15,530	32,666	212,020
987,904,850.26	2,053,651,219.04	637,287,400.65	332,742,792.84	1,301,476,069.15	5,313,062,331.94
6,421	74,093	17,433	8,403	20,334	126,684
1,238,387,381.11	2,975,496,784.40	1,058,405,081.49	793,266,806.11	1,316,681,056.98	7,382,237,110.09
2,211	25,384	12,302	2,328	8,893	51,118
14,938,521,422.09	8,984,792,824.05	3,868,843,125.34	2,089,007,603.46	4,017,552,342.12	33,898,717,317.06

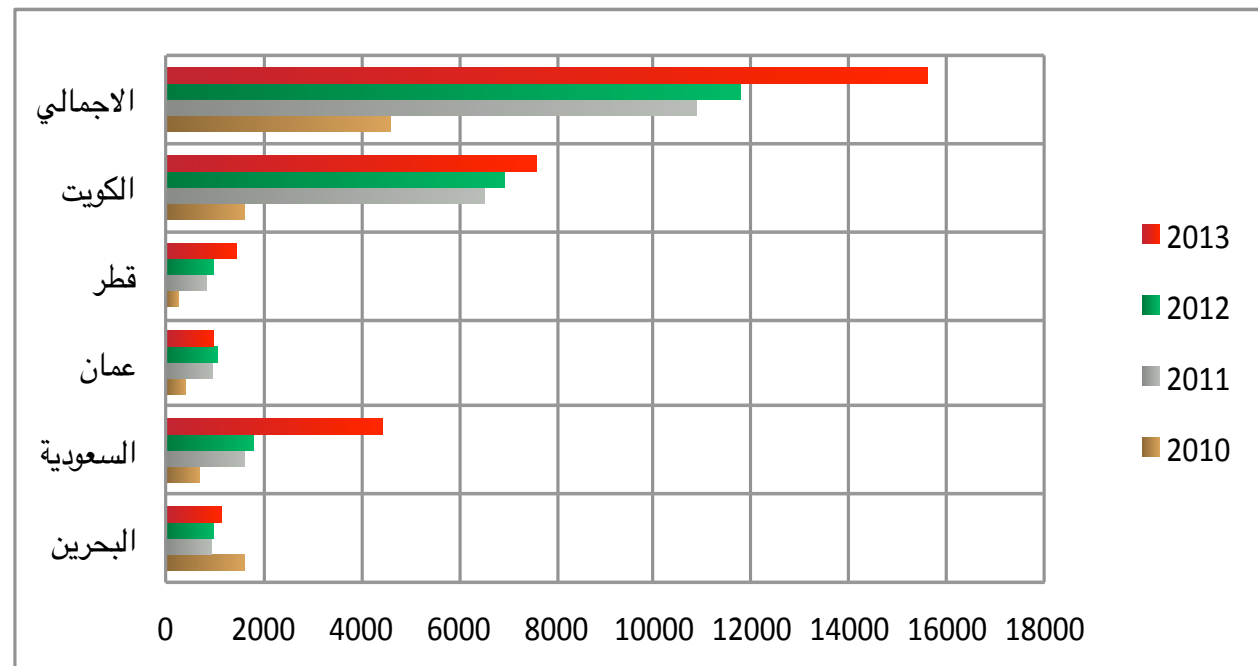
القيمة بالمليون درهم

تملك العقار

عدد مواطني دول مجلس التعاون الممتلكين للعقار في الدولة سنوي								
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	105	140	441	356	1607	937	979	1146
السعودية	162	466	737	583	699	1,615	1,804	4439
عمان	126	214	324	323	416	966	1,053	970
قطر	969	1,842	274	181	260	836	978	1447
الكويت	258	554	5,107	2,581	1,622	6,519	6,947	7598
المجموع	1,620	3,216	6,883	4,024	4,604	10,873	11,761	15600

المصدر : دوائر الاراضي والاملاك والبلديات (فيما عدا ام القيوين)

عدد مواطني دول مجلس التعاون الممتلكين للعقار في الدولة سنوي



تملك العقار

واصلت الإمارات العربية المتحدة اجتذاب المزيد من المستثمرين الخليجيين في القطاع العقاري، فقد تزايد عدد الخليجيين الممتلكين للعقار في الدولة من 15,302 في عام 2006، إلى 72,263 ممتلكاً في 2013، وذلك بنمو قدره 372.24%، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً مركباً بمعدل 21.41%. وفي عام 2013 بلغ عدد الحيازات العقارية الجديدة 15,600، استحوذ الكويتيون منها على الحصة الكبرى بواقع 48.71% تلاهم السعوديون بنسبة 28.5%، ثم القطريون بحصة 9.3%، وحل البحرينيون والعمانيون في المرتبتين الرابعة والخامسة بنسب 7.35% و 6.2% على التوالي.

وبالنظر إلى خريطة التملك العقاري الخليجي في الفترة من 2006 إلى 2013، نجد أن الممتلكين الكويتيين كانوا هم الأكثر نشاطاً، حيث بلغ معدل مشاركتهم النسبية في الفترة المذكورة 48.4%، وأتى الممتلكين السعوديون في المرتبة الثانية بحصة نسبية معدلها 23.5%، ومن ثم القطريون بنسبة 12.9%، وأخيراً البحرينيون والعمانيون بنسبة 8.3% و 7.0% على الترتيب.

العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

أولاً: القطاع الحكومي الاتحادي:

تزايدت أعداد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي من 645 في عام 2012 إلى 1085 في عام 2013، وذلك بنمو قدره 94.44%. وقد استحوذ العمانيون على الحصة الأكبر من الوظائف الحكومية الاتحادية، وذلك بنسبة معدّلها 86.92% في الفترة 2012-2013، وأتى البحرينيون في المرحلة الثانية بمعدّل 6.06%، ومن ثم السعوديون بنسبة 5.22%، في حين سجّلت كل من الكويت وقطر نسباً أقل من 1% في الفترة المذكورة.

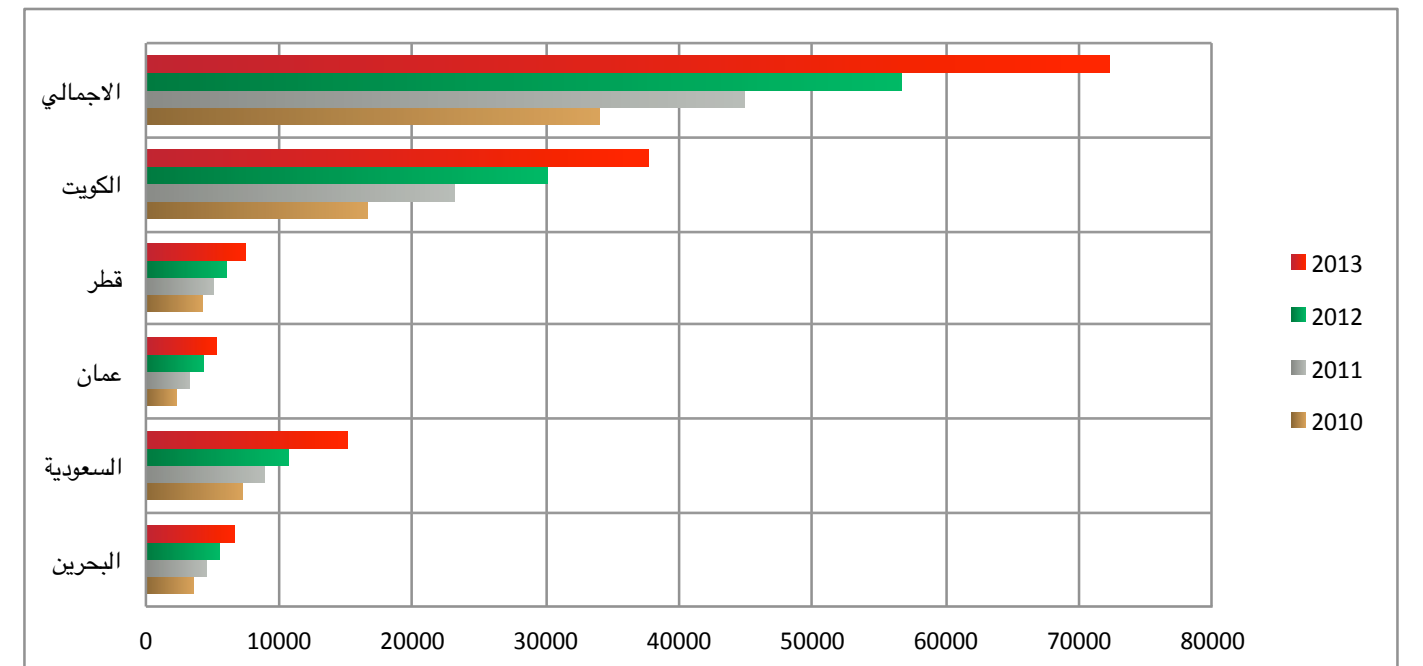
عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي		
الدولة	2012	2013
البحرين	36	70
السعودية	40	46
عمان	563	939
قطر	1	17
الكويت	5	13
الاجمالي	645	1085

مصدر البيانات : الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

تملك العقار

عدد مواطني دول مجلس التعاون الممتلكين للعقار في الدولة (تراكمي)								
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	1,059	1,199	1,640	1,996	3,603	4,540	5,519	6,665
السعودية	4,765	5,231	5,968	6,551	7,250	8,865	10,669	15,108
عمان	1,044	1,258	1,582	1,905	2,321	3,287	4,340	5,310
قطر	1,670	3,512	3,786	-	4,227	5,063	6,041	7,488
الكويت	6,764	7,318	12,425	15,006	16,628	23,147	30,094	37,692
المجموع	15,302	18,518	25,401	29,425	34,029	44,902	56,663	72,263

عدد مواطني دول مجلس التعاون الممتلكين للعقار في الدولة (تراكمي)



العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

ثانياً: القطاع الخاص:

شهد أعداد العاملين الخليجيين بالقطاع الخاص زيادات مطردة في الفترة 2006-2013، حيث ازداد عدد العاملين من 419 إلى 3,299 محققاً بذلك نمواً نسبته 687.35%، وشكّل المواطنون العمانيون ما نسبته 55.5% كمدّل في الفترة المذكورة، تلاهم الكويتيون بنسبة مدّلها 19.19%، ومن ثمّ مواطنو البحرين بواقع 12.81%، يتلوهم السعوديون بنسبة 11.89%، في حين سجّل القطريون نسبة مدّلها 0.61% لنفس الفترة.

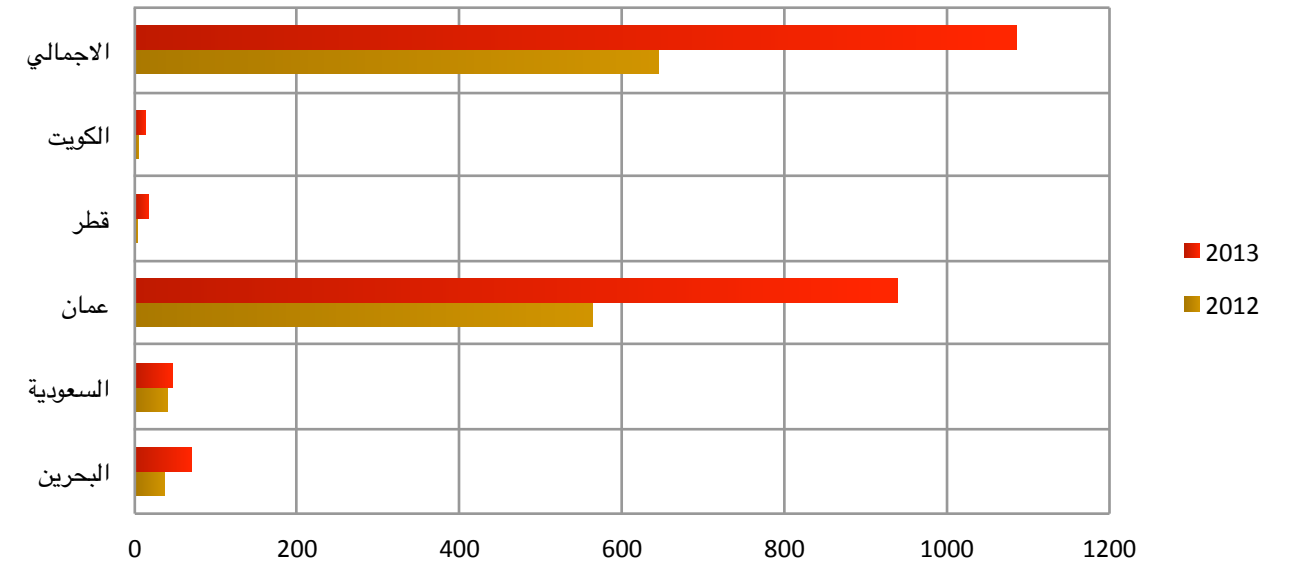
عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص (الاهلي)								
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	71	180	197	336	312	367	367	498
السعودية	6	12	318	410	426	472	472	614
عمان	44	110	1,564	2,266	2,129	2,124	2,124	2,103
قطر	2	9	12	12	17	21	21	24
الكويت	296	859	26	56	43	47	47	60
الاجمالي	419	1,170	2,117	2,080	2,927	3,031	3,031	3,299

×تم احتساب نفس بيانات عام 2011 لعام 2012

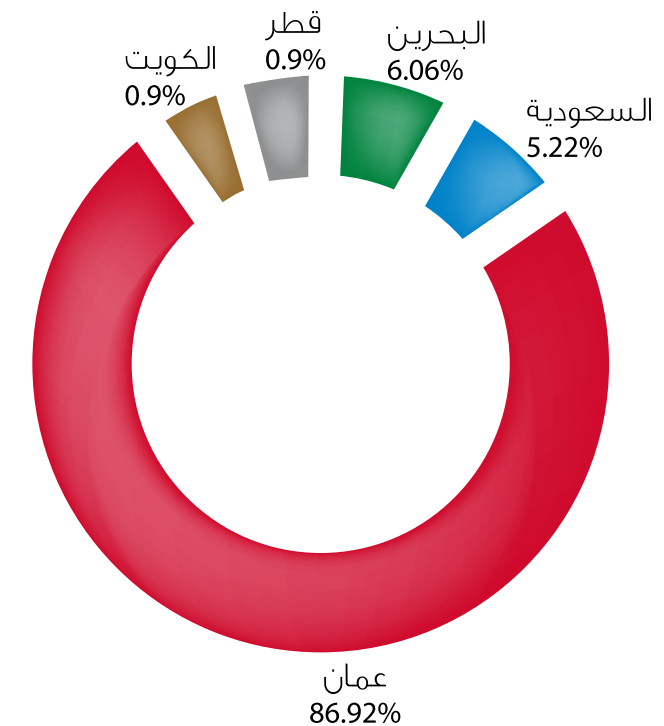
مصدر البيانات : وزارة العمل

العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي



نسب مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي 2012-2013

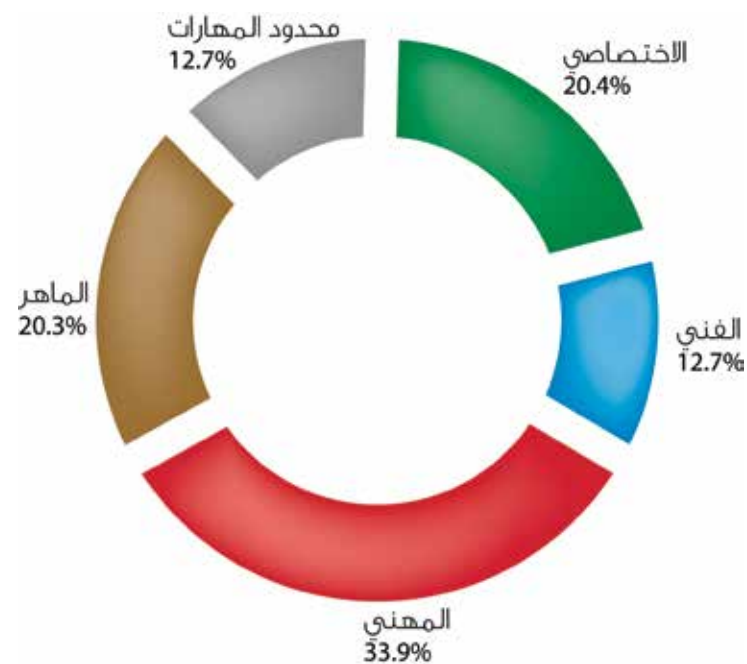


العمل في القطاعات الحكومية والأهلية

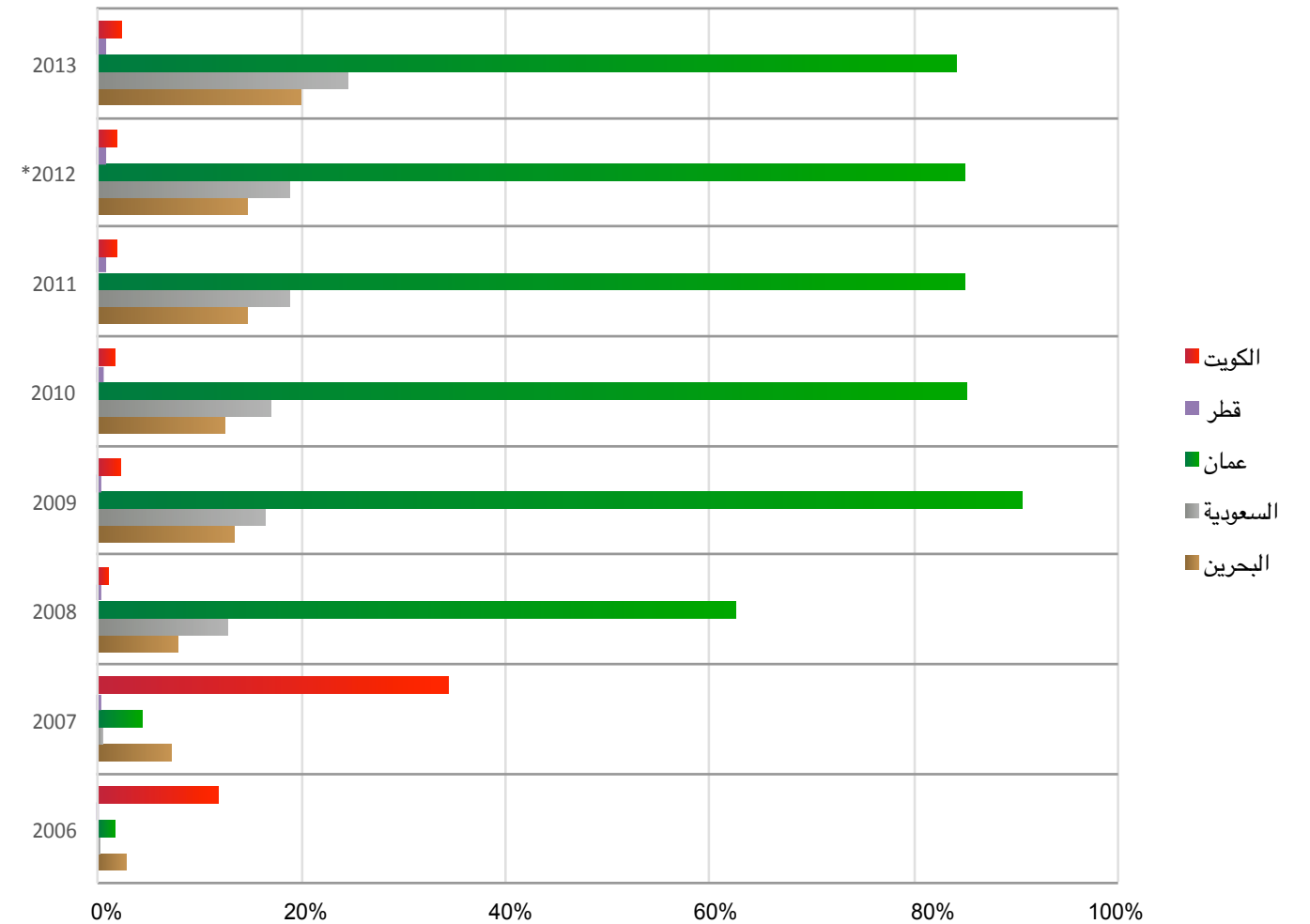
عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص حسب المستوى المهني 2013

الدولة	الجدد	الاختصاصي	الفني	المهني	الماهر	محدود المهارات	الاجمالي
البحرين	83	198	80	130	58	32	498
السعودية	50	220	63	149	125	57	614
عمان	64	208	265	828	478	324	2103
قطر	0	10	6	3	3	2	24
الكويت	3	37	6	7	6	4	60
الاجمالي	200	673	420	1117	670	419	3299

المصدر : وزارة العمل



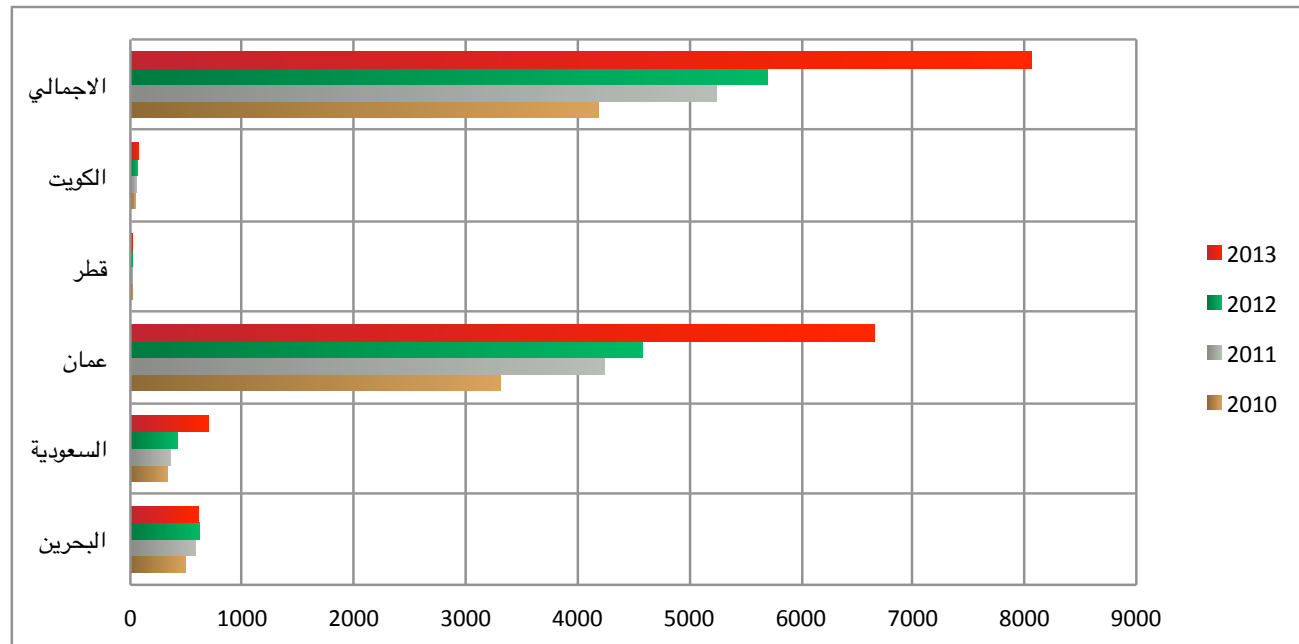
نسب مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص في الدولة



أما بالنسبة لمستويات مهارة المواطنين الخليجيين العاملين في القطاع الخاص في الدولة عام 2013، فقد احتلت الوظائف المهنية صدارة المشهد بنسبة 33.9% من الإجمالي، ومن ثم المستوى الاختصاصي والماهر بحصص 20.4% و 20.3% على التوالي، في حين سجلت الوظائف الفنية ومحدودة المهارة 12.7% لكل منهما.

التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية)

المستفيدين من مد الحماية التأمينية (تكافلي)



الاجمالي		المستفيدين وفقاً للقطاع الحكومي والخاص خلال عامي 2012-2013			
2013	2012	2013	2012	الدولة	
611	622	345	361	حكومي	البحرين
		266	261	خاص	
702	419	355	234	حكومي	السعودية
		347	185	خاص	
6655	4582	5353	3592	حكومي	عمان
		1302	990	خاص	
16	15	13	9	حكومي	قطر
		3	6	خاص	
74	60	20	11	حكومي	الكويت
		54	49	خاص	

التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية)

نما إجمالي المستفيدين من مد الحماية التأمينية من مواطني دول مجلس التعاون العاملين في الإمارات العربية المتحدة من 1,804 في 2007 إلى 5,242 في عام 2011، وصولاً إلى 8,058 في عام 2013، أي بنسبة نمو قدرها 346.7% بين العامين 2007 و2013. وقد تصدرت سلطنة عُمان المشهد حيث بلغ عدد المشمولين بمد الحماية التأمينية 6,655 مستفيداً في 2013، أي ما نسبته 82.6% من الإجمالي، تلتها السعودية بنسبة 8.7%، ومن ثم البحرين بنسبة 7.58%، في حين سجلت كل من الكويت وقطر نسباً أقل من 1%.

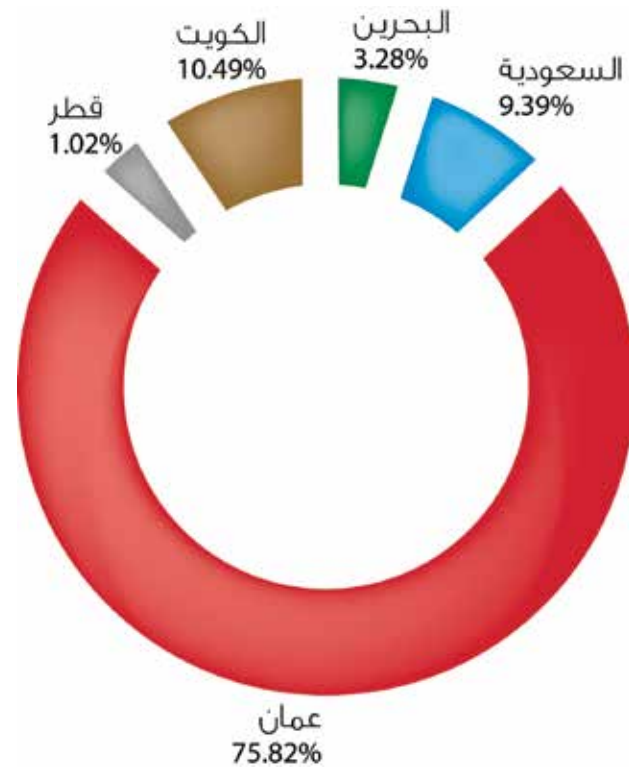
التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية)							
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الدولة
611	622	578	495	317	262	75	البحرين
702	419	355	335	295	212	64	السعودية
6655	4582	4239	3,308	2,940	2,497	1,658	عمان
16	15	13	9	12	9	1	قطر
74	60	57	43	25	12	6	الكويت
8058	5698	5242	4,190	3,589	2,992	1,804	المجموع

مصدر البيانات: الهيئة العامة للمعاشات و التأمينات الاجتماعية

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)

وقد بلغت نسبة الطلبة العُمانيين 75.8% من إجمالي الطلبة الخليجيين المسجلين في كافة الحلقات في عام 2013، تلاهم الطلبة الكويتيون بنسبة 10.5%، ومن ثم الطلبة السعوديون بنسبة 9.4%، وأخيراً سجّل الطلبة البحرينيون والقطريون 3.3% و 1% على الترتيب. ومن الجدير بالذكر أن معظم الطلبة العمانيين في المدارس الحكومية يتركّزون في المرحلة الثانوية، حيث بلغت نسبتهم 79% في عام 2013.

نسب الطلاب الخليجيين في جميع المراحل في المدارس الحكومية في الدولة - 2013



الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)

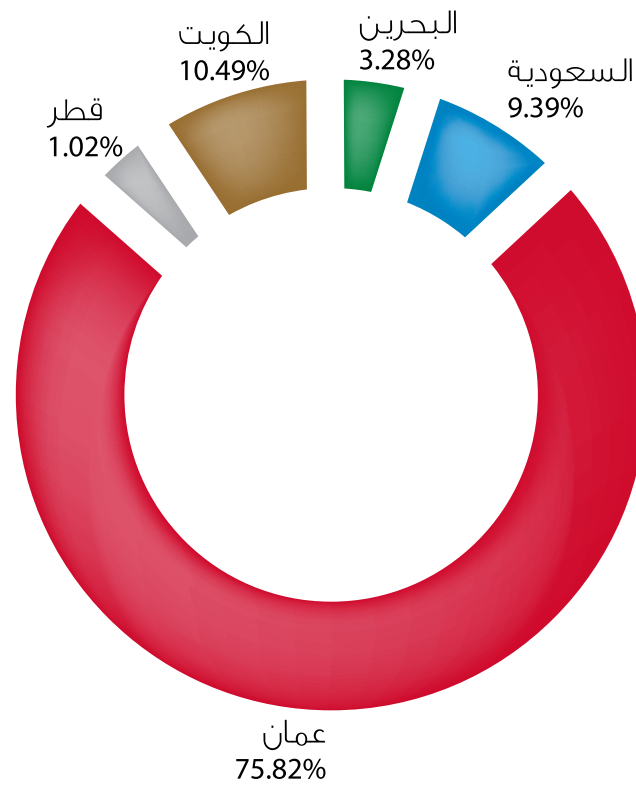
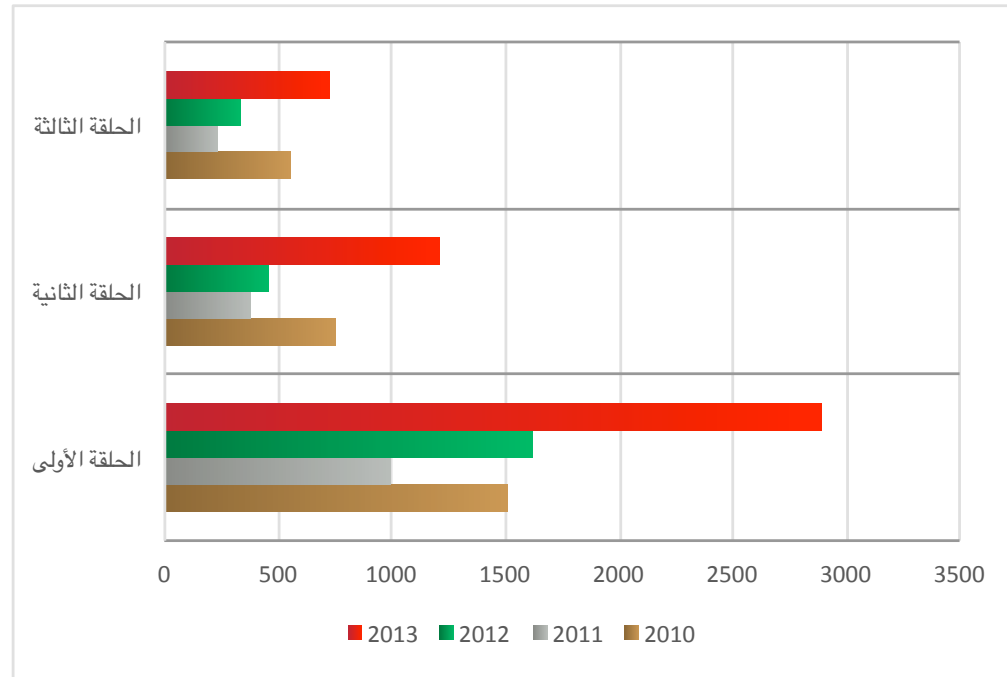
بلغ إجمالي عدد الطلاب من مواطني دول مجلس التعاون المسجلين في المدارس الحكومية في الإمارات العربية المتحدة 19,722 طالباً في عام 2013 في جميع المراحل، حيث بلغ عدد طلاب الحلقة الأولى 9,577، وطلاب الحلقة الثانية 5,089، في حين اشتملت الحلقة الثالثة على 5,056 طالباً.

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية												
المرحلة الثانوية				الحلقة الثانية				الحلقة الاولى				
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	الدولة
185	159	148	120	204	155	157	195	258	193	176	305	البحرين
393	473	337	298	571	580	607	617	887	951	798	738	السعودية
3,999	2,828	2,435	2,417	3,575	3,155	3,240	3,262	7,380	4,517	4,015	3,797	عمان
40	36	26	29	65	29	31	35	96	45	37	33	قطر
439	28	23	22	674	21	22	25	956	20	18	18	الكويت
5,056	3,524	2,969	2,886	5,089	3,940	4,057	4,134	9,577	5,726	5,044	4,891	المجموع

مصدر البيانات : وزارة التربية و التعليم، مجلس أبوظبي للتعليم

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)

أعداد الطلاب الخليجيين في جميع المراحل في المدارس الخاصة



الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)

أما بالنسبة للمدارس الخاصة، فقد بلغت أعداد الطلبة الخليجيين المسجلين في جميع الحلقات 4,820 في 2013، منهم 2,890 في الحلقة الأولى، و1,207 في الحلقة الثانية، و723 في الحلقة الثالثة. علماً أنّ أعداد

الطلبة الخليجيين في المدارس الحكومية والخاصة تزايدت بشكل مطرد في الفترة 2010-2013.

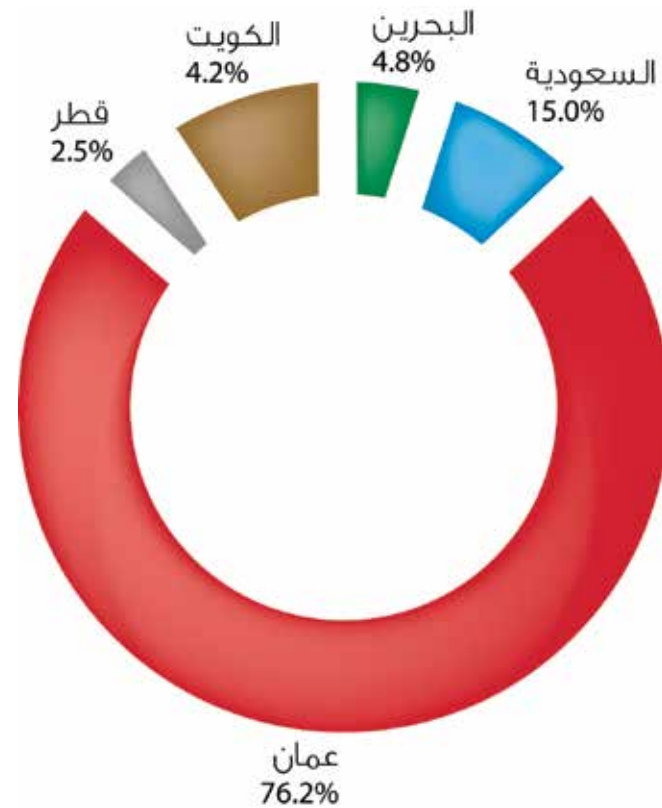
عدد طلاب مجلس التعاون في المدارس الخاصة											
المرحلة الثانوية				الحلقة الثانية				الحلقة الاولى			
2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010	2013	2012	2011	2010
116	67	34	33	141	77	48	45	299	164	80	78
86	87	61	83	110	125	95	123	231	261	179	191
303	146	127	215	623	208	212	259	1,801	1,102	699	730
19	13	6	53	43	24	15	68	79	51	24	91
199	20	4	168	290	21	8	254	480	41	10	417
723	333	232	552	1,207	455	378	749	2,890	1,619	992	1,507

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مجلس أبوظبي للتعليم

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي)

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي								
الجامعات الحكومية								
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	36	36	33	40	30	33	33	37
السعودية	40	43	45	62	51	84	84	115
عمان	562	600	668	976	631	621	621	583
قطر	4	2	2	3	3	9	9	19
الكويت	8	8	10	10	8	18	18	32
الاجمالي	650	689	758	1091	723	765	765	786

نسب الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية



الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي)

تزايدت أعداد الطلبة الخليجيين المسجلين في الجامعات الحكومية من 650 في عام 2006 إلى 786 في 2013، أي بنمو قدره 20.9%. وقد بلغت نسبة الطلبة العُمانيين 76.2% من الإجمالي، تلاهم الطلبة السعوديون بنسبة 15%، ومن ثمّ البحرينيون بنسبة 4.8%، في حين سجّل الكويتيون والقطريون نسبة 4.2% و 2.5% على الترتيب.

أمّا بالنسبة للجامعات الخاصّة في الدولة، فقد ازداد عدد الطلبة الخليجيين المسجلين فيها من 6,407 في 2009، إلى 8,236 في عام 2013. مسجلاً بذلك نمواً قدره 28.54%.

وقد استحوذ الطلبة العُمانيون على العدد الأكبر من مقاعد الجامعات الخاصّة في الدولة وذلك بنسبة 67.9% للعام 2013، وأتى الطلبة السعوديون في المرتبة الثانية بنسبة 21.2% ومن ثمّ الكويتيون بنسبة 16.5%، في حين احتل الطلبة البحرينيون والقطريون المرتبتين الرابعة والخامسة بنسب 7.4% و 5.0% على التوالي.

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة – العدد الخامس – اصدار سبتمبر 2014

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي)

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي								
الجامعات الخاصة								
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	-	-	-	309	331	376	376	518
السعودية	-	-	-	914	1,106	1,079	1,079	1,479
عمان	-	-	-	4,306	4,582	4,332	4,332	4,739
قطر	-	-	-	190	202	270	270	351
الكويت	-	-	-	688	722	927	927	1,149
الاجمالي	7,980	6,882	6,746	6,407	6,843	6,984	6,984	8,236

الاستفادة من الخدمات الصحية

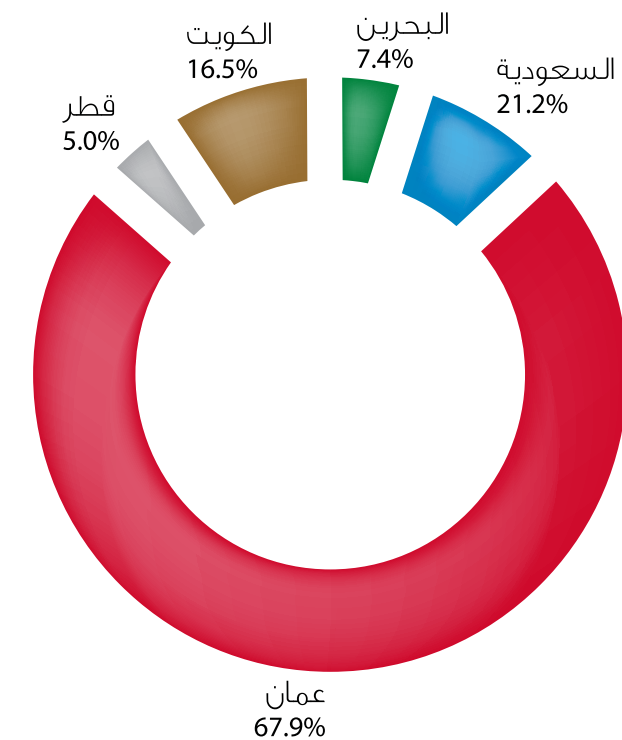
نمت أعداد مواطني دول مجلس التعاون المستفيدين من الخدمات الصحية في الإمارات العربية المتحدة بمعدلات مرتفعة، حيث زاد عدد المستفيدين من 1,718 في 2006، إلى 35,022 مستفيداً في عام 2013، وذلك بنمو قدره 1,938.53%.

شكّل العمانيون النسبة الأكبر من المستفيدين في عام 2013 بواقع 53.5%، وجاء المواطنون السعوديون في المرتبة الثانية بواقع 25.3%، في حين سجّل البحرينيون 11.8%، وسجّلت كل من الكويت وقطر 8.5% و0.8% على الترتيب.

عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية في الامارات العربية المتحدة								
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	169	114	116	2,062	3,703	4,053	1,512	4,126
السعودية	437	398	285	1,626	6,578	7,006	6,250	8,866
عمان	737	564	638	12,087	47,786	49,543	33,446	18,751
قطر	127	131	83	1,100	1,971	2,215	974	286
الكويت	248	159	151	2,685	3,471	4,183	648	2,993
الاجمالي	1,718	1,366	1,273	19,560	63,509	67,000	42,830	35,022

المصدر : وزارة الصحة، بيانات المترددون من مواطني مجلس التعاون على المستشفيات والعيادات الخارجية عام 2013، بدون مراكز الرعاية الصحية لمنطقة رأس الخيمة وكذلك منطقة الشارقة الطبية

نسب الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة



الاستفادة من الخدمات الصحية

في حين بلغ عدد المشتركين في برنامج التأمين الصحي في امانة ابوظبي من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي

39,657 في 2013، شكل المواطنون العمانيون الغالبية العظمى منهم بنسبة 78.56%، تلاهم السعوديون

بنسبة 14.5%، ومن ثم البحرينيون والقطريون بنسبة 4.09% و 2.07% على الترتيب، في حين شكل

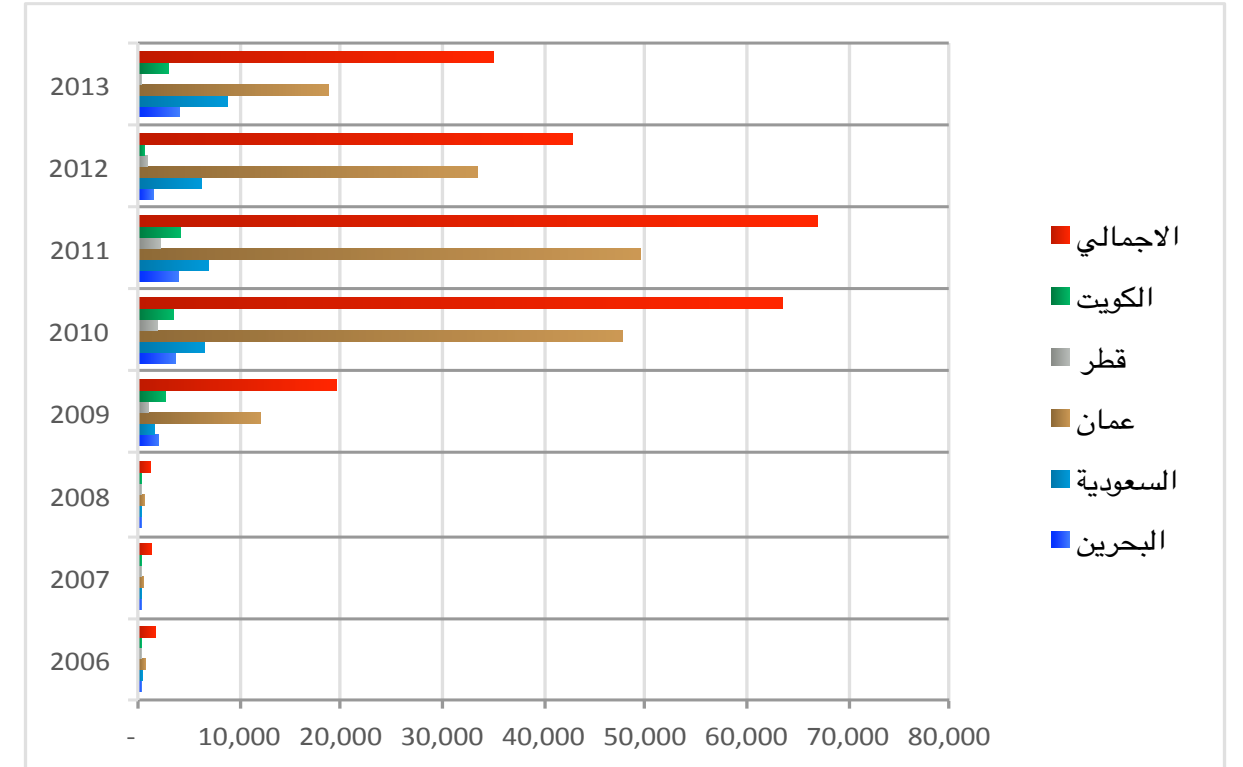
الكويتيون أقل من 1% من عدد المشتركين.

الدولة	2010	2011	2012	2013
البحرين	1,390	1,214	1,223	1,620
السعودية	4,826	4,684	5,003	5,752
عمان	35,045	33,903	32,149	31,155
قطر	968	880	755	822
الكويت	238	243	241	308
الاجمالي	42,467	40,924	39,371	39,657

المصدر: هيئة الصحة أبوظبي

الاستفادة من الخدمات الصحية

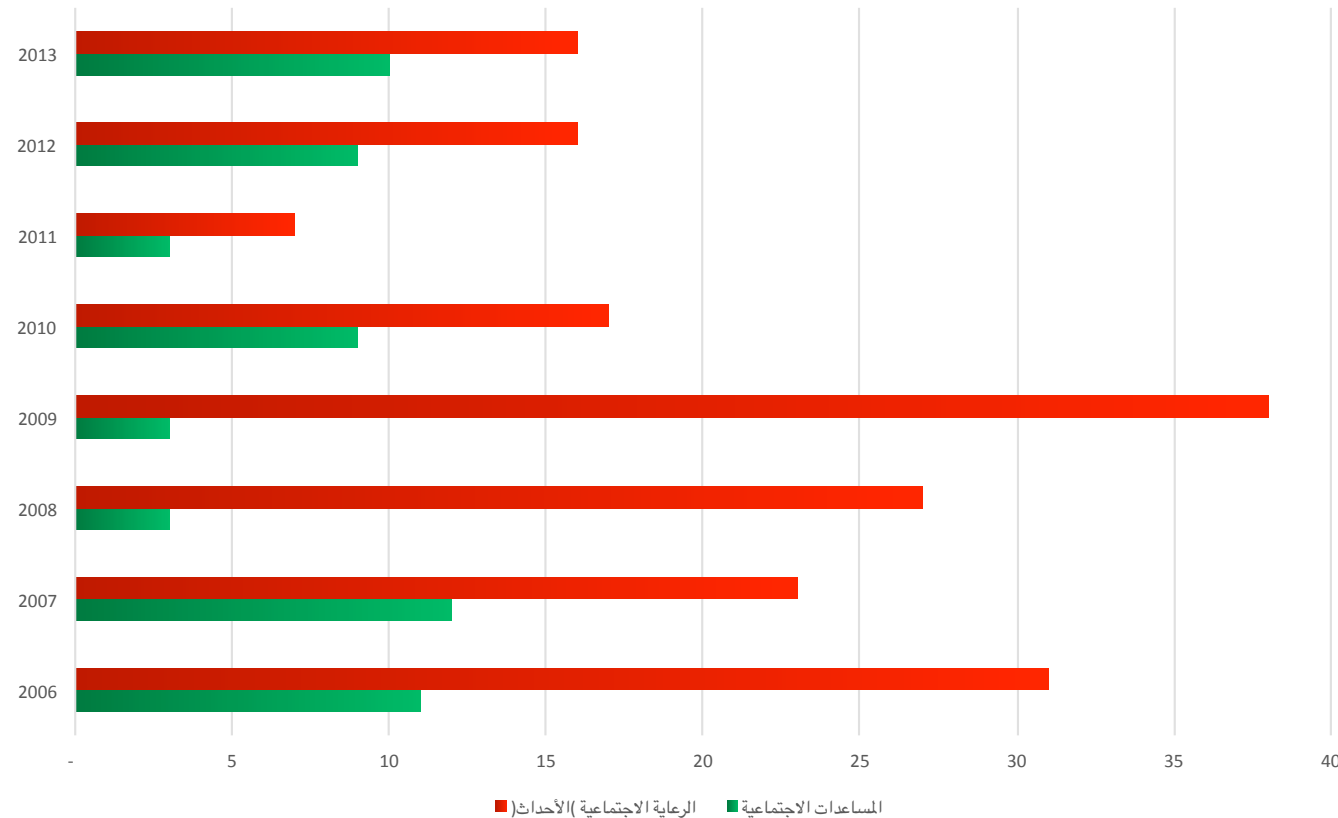
عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية في الامارات العربية المتحدة



الاستفادة من الخدمات الاجتماعية

تراوح عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من المساعدات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة بين 3 و 12 مستفيداً في الفترة 2006-2013، علماً بأن عدد حالات الربط والمستمرة للمستفيدين من مواطني دول مجلس التعاون من خدمة تقديم مساعدة اجتماعية بلغت 60 حتى عام 2013، كما بلغ عدد متلقي خدمات الرعاية الاجتماعية (الأحداث) 16 مستفيداً في عام 2013.

عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الاجتماعية في الامارات العربية المتحدة



الاستفادة من الخدمات الصحية

أما بالنسبة لعدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لهيئة الصحة بإمارة دبي، فقد بلغ عدد المقيدين لدى هيئة الصحة ولديهم بطاقات صحية صالحة 3,975، كما بلغ عدد الزيارات للعيادات الخارجية للمستشفيات والمراكز التخصصية ومراكز الصحية الأولية 27,773 زيارة. أما عدد المرضى الذين دخلوا مستشفيات الهيئة فقد سجل 2,600، كما تم علاج 11,191 من المرضى الخليجيين في أقسام الحوادث والعيادات المفتوحة.

عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لهيئة الصحة بإمارة دبي

3,975	عدد مواطني دول المجلس المقيدين لدى هيئة الصحة ولديهم بطاقات صحية صالحة
27,773	عدد الزيارات للعيادات الخارجية للمستشفيات والمراكز التخصصية ومراكز الصحية الأولية
2,600	عدد المرضى الذين دخلوا مستشفيات الهيئة
11,191	عدد المرضى الذين تم علاجهم في أقسام الحوادث والعيادات المفتوحة

المصدر: هيئة الصحة بدبي

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة – العدد الخامس – اصدار سبتمبر 2014

مصادر البيانات



حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية
GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department



دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT



دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT



حكومة رأس الخيمة
دائرة التنمية الاقتصادية
Government of Ras Al Khaimah
Department Of Economic Development



حكومة أمّ القيوين
GOVERNMENT OF UMM AL QUWAIN



دائرة البلدية والتخطيط-عجمان
Municipality & Planning Dept.-Ajman

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.



دائرة الشؤون البلدية
DEPARTMENT OF MUNICIPAL AFFAIRS
بلدية مدينة أبوظبي
ABU DHABI CITY MUNICIPALITY

دائرة الشؤون البلدية
بلدية المنطقة الغربية
WESTERN REGION MUNICIPALITY
DEPARTMENT OF MUNICIPAL AFFAIRS



DEPARTMENT OF MUNICIPAL AFFAIRS
AL AIN CITY MUNICIPALITY



دائرة الشؤون البلدية
بلدية مدينة العين
DEPARTMENT OF MUNICIPAL AFFAIRS
AL AIN CITY MUNICIPALITY



دائرة الأراضي والأماكن
Land & Property Department



حكومة الشارقة
دائرة التسجيل العقاري



دائرة الأراضي والأماكن
Land Department

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل



الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
Federal Authority for
Government Human
Resources



بلدية رأس الخيمة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research



دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم



الهيئة العامة للمعاشات
والتأمينات الاجتماعية



هيئة الصحة - أبوظبي
HEALTH AUTHORITY - ABU DHABI



دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصحة



مجلس أبوظبي للتعليم
Abu Dhabi Education Council
التعليم أولاً - Education First

مركز دبي للإحصاء
Dubai Statistics Center



مركز الإحصاء
STATISTICS CENTRE



وزارة الشؤون الاجتماعية
MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS



هيئة الصحة بدبي
DUBAI HEALTH AUTHORITY





صدر عن

وزارة المالية

الإمارات العربية المتحدة

إدارة العلاقات المالية الإقليمية والدولية

قسم شؤون مجلس التعاون

سبتمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة
لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير

ص.ب . دبي : 1565

هاتف : 043939000

فاكس : 043939724

البريد الإلكتروني : gcm@mof.gov.ae